العطف التي هي الاصل جاز نحو زيد او عمرو
القيت قوله جمعت ومحشا غيبة ونميمة
تمامه ثلاث خصال لست عنها بمرعوي ابي
متكلف قوله اكنه حيث اناديه لاكرمه
اكني بفتح الهمزة من كنى يكني قوله فعلي
ان يكون اصله ولا القيه اللقيه ولا اسوه
السوة وحينئذ فيكون من عطف الجمل
واللقب والسوة منصوبان على المفعولية
المطلقة وقول ارباب الحواشي ان الاول
مفعول به غير ظاهر تدبر قوله وبعدما
استفهام الخ اشار بهذا البيت الى ان الذي
ينصب المفعول معه لا يختص بالظاهر بل
يجوز ان يكون مقدرا لكن بشرط ان يكون بعد
ما او كيف الاستفهاميتين ويضاف الى ذلك
ما ذكره الشارح من مثل ازمان قومي واما الذي
بتقدير الفعل فيما ذكر ولم يكتف في نحو
هذا لك واباك اذ التقدير هذا استقر
لك لان تقديره في هذا على جهة امتناع
ذكره بخلافه فيما نحن فيه فتنزل جواز
ذكره منزلة وجوده قبل الواو فلا يرد ما
لا يلزم قول الشارح وجوبا وان كان ملابسا

لكلامهم

الكلام غير مرة من جواز الذكر وعلى ما قاله يتم
الاشكال في منع هذا لك واباك وجواز ما لك
وزيدا مع ان الحذف في كل منهما واجب و
قد يفرق بقوة الداعي للفعل في الثاني وهو
تقدم ما الاستفهامية وتاخر الجار بخلاف
الاول فانه ليس فيه الا الداعي الثاني مثل
ما ذكره فقولهم انا واياه في لحاق نا التقدير
كنت وايا فحذف الفعل الفصل الضمير
قوله بفعل كون اي بفعل مشتق من لفظه
الكون وذلك غير متعين بدليل تقدير بعضهم
ما لك بس وبعض اخر ما تصنع تدبر قوله
مضمر وجوبا فيه نظر فان غيره صرح
بالجواز بل صرح به هو في شرح التوضيح وهو
الحق قوله ما لك والسير في متلف تمامه
يسرح بالذكر الضابط وهو من التقارب اللوم
خاطب بها اسامة ابن الحارث نفسه منكرا
عليها ما ذكر والمتلف بفتح الميم الطريق القفر
الذي يتلف فيه من سلكه وجملة يسرح صفته
اي يحشو بالذكر مما لابل والضابط القوي
واولى بالذكر فيما لا تعين اولي قوله فاسم
كان مستكن اي مستتر وهو مرجح في اذا كان

Copyright © King Saud University